دور الموازنة العامة في مواجهة تحديات الامن الغذائي

ا.م.د. سناء محمد سدخان
جامعة النهرين / كلية الحقوق

المستخلص

لقد مر العالم وخلال وخلال الحقب التاريخية المتلاحقة والمتعاقبة بأزمات ومن هذه الازمات المجاعات التي كانت تضرب البلاد وتؤدي الى هلاك الناس وموت الكثير منهم وهذه المجاعات والتي اخذ يطلق عليها حديثا أزمة الامن الغذائي لها اسباب عديدة منها طبيعية بفعل الطبيعة كالجفاف وقلة الامطار او السيول والفيضانات التي تؤدي الى هلاك المزروعات والمحاصيل وتدمير المواد الغذائية – وانعدام اسباب تحققها – لذلك أخذت الدول والمنظمات الدولية المعنية في مجال الامن الغذائي الى بذل الجهود الكبيرة جدا من اجل تأمين الغذائي الا ان هذه الجهود لازالت عاجزة الى حد كبير في مواجهة ازمة الامن الغذائي في بعض الدول ومن اهم الوسائل والاساليب التي لها الدور الكبير في مواجهة تحديات الامن الغذائي هي الموازنة العامة للدولة والتي هي تمثل انعكاسا للايرادات المحققة والنفقات وابواب الصرف الخاصة بها والموازنة بين هذه النفقات والايرادات من خلال موازين المراجعة ولذلك فأن للموازنة العامة للدولة دول فعال في تحقيق الامن الغذائي من خلال تخصيص المبالغ اللازمة والتي يتم صرفها لتحقيق الامن الغذائي وتحديد الايرادات المحددة لهذا القرض , ولذلك فأن الموازنة العامة يجب ان تعتمد على أحصائيات دقيقة جدا ودراسات وقاعدة بيانات علمية اذ كلما كانت المعلومات والاحصائيات دقيقة كلما سهل ذلك على معدي ومنفذي الموازنة العامة من رصد وتمويل المبالغ الخاصة بالامن الغذائي وهذا يستدعي الى تحديد مؤشرات الامن الغذائي وكيفية تحقيقه وتهيئة كافة السبل لمواجهة هذه التحديات لكونها من اصعب التحديات التي تواجه الدولة لتعلقها لحياة الانسان وقدرته على البقاء والاستمرار بالعيش الكريم .

المقـدمـــــة

يعتبر توفير الغذاء من اهم الاساسيات التي تعمل عليها الدول والمنظمات الدولية تحت مسمى الامن الغذائي والامن الغذائي ليس حديث العهد وان استخدام هذا الاصطلاح حديثا الا انه قد عرف منذ القدم سواء اكان ذلك على مستوى الدول ام على مستوى القبائل والعشائر , اذ منذ القدم اهتمت الدول بتوفير الغذاء وتقدمه على المتطلبات الاخرى للافراد اذ لا يهم اين يعيش الافراد في الكهوف , في الجبال ,

في الخيام , تحت اغصان الاشجار , ولكن المهم ان يتوفر لهم الغذاء الذي يضمن لهم اسرار الحياة وديمومتها , بل ان الدول أخذت مايسمى بمخزون الوفرة والذي يعني ان يكون هناك خزين من المواد الغذائية للاستفادة منه في مواسم الندرة والجفاف وانقطاع الامطار ولا ادل على ذلك قوله تعالى في سورة يوسف الايات من ٤٦-٤٨ ((قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تأكلون (٤٧) ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون (٤٨) ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)) اذ ان هذه الايات تشير الا ان هناك قحط سوف يضرب بالبلاد ولابد من اخذ الحيطة والحذر في مواجهته , كما ان توفير الامن الغذائي يحتاج الى ادارة رصينة ذات علم وخبرة وكفاءة لغرض توفيره بشكل دائم , اذ ورد في سورة يوسف الاية ٥٤ ((أجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم)) ولابد من القول بأنه هذه ليست الحاله الوحيدة التي مربها العالم وانما هناك حالات متعددة سوف يتم الاشارة لها في طيات البحث ولذلك فأن الدول والمنظمات الدولية تسعى الى توفير الغذاء بالشكل الكافي اضافة الى الغذاء الصحي وان يكون ذلك بشكل مستمر ودائم , من خلال موازنتها العامة وجعل الغذاء ضمن اولويات الموازنة واعدادها من خلال رصد المبالغ المالية في تلك الموازنات تقديمه على غيره من الاوليات , ولوجود وتحقق العلاقة الوثيقة بين الموازنة والامن الغذائي سوف نتناول هذا الموضوع وفق الاتي :--------

اولا / اهمية البحث

تأتي اهمية الدراسة من خلال اهمية الامن الغذائي للافراد في الدولة وما هي الوسائل التي تعتمد عليها الدولة من اجل توفير الامن الغذائي واستمراره اذ ليس العبرة بتوفيره لوقت محدد او لفترة معين بل يجب ان يتم توفيره بشكل دائم ومستمر ولجميع الافراد بدون استثناء وبما يضمن استمرارهم على قيد الحياة ومن هذه الوسائل فاعلية الموازنة العامة من خلال رصد المبالغ المالية لتحقيق هذا الغرض .

ثانيا / هدف البحث

يهدف هذا البحث الى بيان اهم التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية لمواجهة الامن الغذائي فهناك عدد من التحديات والصعوبات التي تقف حائلا دون توفير مستلزمات الامن الغذائي وبسبب هذه التحديات والصعوبات فأن الالاف الافراد يموتون جوعا او ان نقص الغذاء يسبب لهم الامراض التي تؤدي الى هلاكهم , واذا كانت هناك تحديات وصعوبات فماهي الحلول والوسائل لمواجهة هذه التحديات وتذليلها.

ثالثا / مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في فاعلية و قدرة الدولة على توفير الامن الغذائي وقدرتها على مواجهة الازمات التي تؤثر في توفير الام الغذائي سواء اتعلق ذلك بالازمات المالية او الازمات الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات والسيول والامطار الغزيرة والحصار الذي قد يتم فرضه على دولة معين .....الخ من الازمات , فقد تقف الدولة عاجزة عن مجابهة هذه الازمات او ان الحلول التي تقدمها غير كافية مما يتطلب الامر الاعتماد على حلول اكثر فاعلية وقدرة كما ان عدم توفير الامن الغذائي قد يكون سببه السياسات الخاطئة للدولة في مواجهة الازمات او انعدام التخطيط الاستراتيجي لكيفية ادارة البلاد وتوفير الغذاء للافراد .

رابعا / فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على الاتي :----

١. لا يمكن للافراد الاستمرار بحياتهم وممارسة حياتهم الطبيعية دون ان يتم تأمين الغذاء لكل فرد من افراد المجتمع .
٢. لا يكفي توفير الغذاء فقط وانما يجب ان يكون هذا الغذاء مستمرا ومتوفرا بالشكل الكامل وان يكون غذاء ا صحيا وليس من شأنه ان يعرض حياة الافراد لاخطار او مشاكل صحية .
٣. هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول في سبيل تأمين الغذاء وهناك وسائل لمواجهة هذه التحديات مع فاعلية هذه الوسائل وقدرتها على مواجهة هذه التحديات .
٤. وجود سياسة اقتصادية وتخطيط استراتيجي لتوفير الامن الغذائي لافراد المجتمع .
٥. ان يتم اعداد الموازنة بما يضمن قدرتها على مجابهة الضروف والازمات وتوفير المبالغ المالية ضمن ابواب الصرف لتأمين الغذاء سواء أكان ذلك محليا ام من خلال الاستيراد من الدول الاخرى
٦. اثر انعدام الامن الغذائي على الحياة الاجتماعية للافراد اذ ان عدم توفر الامن الغذائي يؤدي الى تفكك المجتمع من خلال انتشار الظواهر السلبية كالسرقة والرشوة وغيرها .

خامسا / منهجية البحث

تقوم منهجية البحث على الاساس للتحليل للنصوص والاحكام الخاصة بالامن الغذائي وكذلك الاساس الوضعي للواقع الخاص به مع تقرير البحث بالتطبيقات العملية وتجارب الدول بالنسبة لتوفير الامن الغذائي .

المبحث الاول /

التعريف بالموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة من الادوات المهمة في الدولة التي تساعد على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة للدولة وما يحقق لها من ايرادات من مصادر مختلفة وبين اوجه الانفاق المختلفة التي تقوم الدولة بأنفاق تلك الايرادات في سبيل تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ومن خلال ابواب الموازنة العامة المختلفة بشقيها الاستثماري والتشغيلية يمكن معرفة الاهداف التي تسعى الى لتحقيقها الدولة وكيفية تحقيق هذه الاهداف ووسائل تحقيقها وما هي المعطيات والتحديات التي تقف في وجه تنفيذها ولمعرفة هذه التفاصيل لابد من التعريف بالموازنة العامة وفقا للمطالب الاتية :-----

المطلب الاول / تعريف الموازنة لغة واصطلاحا

موازنة مصدر وازن يوازي , موازنة ووزنا فهو موازن والمفعول موازن للمتعدي –ويقال وازن بين شيئين اي نظر اليهما اوزن ووازن الشيء عادله ساواه في الوزن وقد تأتي بمعنى المساواة بينهما فيقال وازن بين الربح والخسارة اي المساواة بينهما : ---

١) والموازنة في المالية ارقام تقديرية تضعها الدولة والمؤسسات او الافراد للواردات والنفقات لمدة معينة من الزمن (٢) موازنة سعر الصرف (الاقتصاد) عملية تقوم بها المصارف وهي شراء الاوراق الاجنبية من الجهات التي هبطت اثمانها لتبيعها في الجهات التي ارتفع فيها السعر .(٣)وقد تعني فائض الواردات عن الصادرات والعكس , والموازنة في الاوامر يعني محافظة السوق على التوازن بين طلبات البيع وطلبات الشراء خلال يوم تعامل واحد بحيث يكون عدد الاوراق المالية التي تستلم معادلا لتلك التي تسلم . (٤)واشار اليها القران الكريم بقوله تعالى ((وانبتنا فيها من كل شي موزون)) .(٥)كما انها وردت في السنة النبوية الشريفة ((سبحان الله عدد خلقه وزنة عرشه)).

الفرع الثاني / التعريف الاصطلاحي للموازنة العامة :--

قبل الدخول بالتعريف الاصطلاحي للموازنة العامة لابد من القول بأن هناك العديد من الدلالات والاشارات الى الموازنة العامة قد وردت في القران الكريم في سورة يوسف وتفسير سيدنا يوسف (عليه السلام) للرؤيا في قوله تعالى ((وقال الملك اني ارى سبع بقرات سمان يأكلهما سبع عجاف وسبع سنابل قصر واخر ياباسات ي؟ايها الملاء افتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون)).(٦) (قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبلة الا قليلا مما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن الا قليلا مما تحضون) ثم يأتي من بعد ذلك عام يقاث الناس وفيه يعصرون .(٧)وقوله تعالى في سورة الاعراف (والوزن يومئذ الحق).(٨)وقوله تعالى في سورة الحجر (والقيا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل شيء موزون)(٩)وقوله تعالى في سورة المطففين (واذا كالوهم).(١٠)(ووزنوهم يخسرون) (١١) وجميع هذه الدلالات والمفاهيم يمكن من خلالها الوصول الى تعريف للموازنة العامة ولذلك نجد ان فقهاء علم المالية العامة قد اعطوا عدة تعريفات للموازنة العامة وحسب الزاوية او وجهة النظر التي نظروا اليها , فهناك من عرفها على انها بيان تفصيلي يوضح تقديرات ايرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لبنة مالية مقبلة , وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة (١٢)

ومما يؤخذ على هذا التعريف بأنه جعل من مصادقة السلطة التشريعية لتحصيل حاصل في حين ان البيانات المقنعة لها تكون قابلة للتعايش والتعديل والتغيير لحين المصادقة عليها بشكل نهائي . كما عرفها اخرون بأنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الايرادات العامة التي يتوقع ان تحصل عليها الدولة و النفقات العامة التي يلزم انفاقها خلال سنة مالية قادمة , فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من اجل تحقيق اهداف محددة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة , ومما يأخذ علىهذا التعريف بأنه لم يشر الى موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة لكي يتم اعتمادها من جهة ومن جهة اخرى انه قد جعل من الموازنة العامة عبارة عن خطة وهذا المصطلح لا يستخدم في الموازنة وانما يستخدم في برنامج الدولة الاخرى كالخطة الاستثمارية او خطط الوزارات والهيئات في تنفيذ مشاريعها التي بينت اساسا على تقديرات الموازنة العامة اما تشريعيا فأن القانون المالي الفرنسي الصادر في ١/ ٢٠٠١/٨ فأنه لم يتطرق الى تعريف الموازنة العامة (١٣) وفي لبنان عرفت المادة الثالثة من قانون اللمحاسبه العمومية النافذ والصادر بموجب المرسوم رقم (١٤٩٦٩) في ١٩٦٣/١٢/٣٠ بأنه حل تشريعي

تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجب الجباية والانفاق , وفي مصر عرف القانون المالي المصري رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في المادة الاولى منه الموازنة العامة بأنها البرنامج المالي السنوي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من اجل تحقيق اهدافها المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية , اما في العراق فقد عرفه قانون الادارة المالية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بأنها (برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية لايرادات ونفقات تحويلات الصفقات العينية للحكومة) ومن خلال التصفح في الاحكام القضائية المختلفة لم يجد تعريفا قضائيا يخص الموازنة العامة , وخلاصة ماتقدم ومن خلال التعاريف المغربية التشريعية يمكن استخلاص تعريف للموازنة العامة بأنها برنامج مالي يقوم على تقدير النفقات والايرادات العامة للدولة لسنة مالية ويقدر من قبل السلطة التشريعية لتنفيذ الاهداف العامة للدولة التي تسعى لتحقيقها جراء اقرار الموازنة .

المطلب الثاني / اهداف الموازنة العامة ووظائفها

ان الموازنة العامة ليست وثيقة تعد لتطوير النفقات والايرادات ويتم اقرارها من قبل السلطة التشريعية بل لابد من ان تكون الغاية الاساسية هو تحقيق اهداف تسعى الى تحقيقها بل ان اهداف الموازنة العامة تشكل احد عناصرها واصل تكوينها وبدون هذه الاهداف فأننا لا نكون امام موازنة بل ان الموازنة تتجرد عن محتواها وتصبح بدون فائدة تذكر . كان للموازنة العامة وظائف اساسية يتم من خلالها تحقيق اهدافها . ولذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول الاهداف وفي الفرع الثاني الوظائف الاساسية للموازنة العامة .

الفرع الاول / اهداف الموازنة العامة

هناك مجموعة من الاهداف العامة التي تسعى الموازنة العامة الى تحقيقها وهذه الاهداف تمثل الغاية الاساسية المبتغاة من تشريعها واعدادها وهذه الاهداف تتمثل بالاتي :---

١) زيادة الانتاج المحلي والذي يترتب عليه زيادة دخل الفرد والعمل على خفض معدل البطالة , يعرف الناتج المحلي بأنه جميع مايتم انتاجه من قبل الشركات والمؤسسات والافراد في الدولة ويساعد في تحديد وقياس مستوى معيشة الافراد الذين يعيشون في الدولة (١٤) وبذلك فأنه يعتبر مقياسا لسير الاقتصاد وأدائه حين ترتبط زيادة معدل الناتج المحلي الاجمالي بزيادة حجم الاقتصاد الكلي مما ينعكس على زيادة حجم الدخل الكلي وزيادة حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد , وترتبط زيادة الدخل الكلي ايضا بزيادة النشاط الاقتصادي وتوسيعه مما يزيد من نية القيام بتنفيذ المشروعات المحلية وهذا الى توفير فرص عمل اضافية وزيادة في الاستهلاك والذي يؤدي الى زيادة الانتاج ولابد من الاشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي لا يشمل فقط السلع والخدمات السوقية اي الموجهة للبيع بل يشمل خدمات غير سوقية التي توفرها الحكومة مجانا مثل التعليم والصحة والامن والدفاع داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال مدة زمنية محددة ويقاس الناتج المحلي من خلال الانتاج ويكون ويكون بجمع القيم المضافة لكل الانشطة الانتاجية التي يراد ادراجها ومن خلال الانفاق ويكون لجميع نفقات الاستهلاك النهائي بالاضافة الى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات

مع الخارج اي الصادرات والواردات اما دور الموازنة العامة في زيادة الانتاج وذلك من خلال تحديد الايرادات ومصدر هذه الايرادات وتوجيهها توجيها صحيحا نحو الانفاق والابتعاد عن النفقات الغير حقيقية والتوجه نحو الانفاق على اوجه الانفاق التي من شأنها زيادة الانتاج بكافة أشكاله وأنواعه (١٥) .

٢) زيادة دخل الفرد والعمل على خفض معدل البطالة والسيطرة على ظاهرة التضخم من خلال توجيه النفقات العامة توجيها صحيحا نحو المشاريع التي تقدم خدمات عامة والتي من شأنها ان يتم تشغيل الايدي العاملة وفي مختلف الاختصاصات مما يؤدي الى تقبل حجم البطالة وتوفير فرص عمل مختلفة اما القضاء على التظخم فيتحقق ذلك من خلال خفض الانفاق الحكومي اذ يعد الانفاق احد الاسباب المؤدية الى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فأن الحد من هذا الانفاق وتقليصه سيؤدي الى خفض النقد المتداول في الاسواق (١٦) .

٣) اصلاح وأعادة تأهيل المنشأت والشركات الاقتصادية في القطاع العام والبدء بتشغيلها ----------

هناك العديد من المنشأت والشركات الاقتصادية التي تعرضت للاندثار وذلك بسبب الضروف العصيبة التي مر بها البلد من حروب وحصار اقتصادي واندثار في الاجهزة والمعدات وتهالك البنى التحتية بما يجب اعادة تأهيل هذه الشركات لتحويل من الشركات خاسرة تشكل ثقلا على الميزانية العامة الى شركات رابحة من شأنها ان تخدم الاقتصاد وهذا لا يتم الا من خلال الميزانية العامة وتحويلها الى شركات رابحة من شأنها ان تخدم الاقتصاد وهذا لا يتم من خلال اعادة البنى التحتية فحسب وانما يحتاج الى تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذه الشركات وكذلك وضع سياسة تسويقية وسياسية حمائيه للمنتوج الوطني من حيث تطوير المواصفة لتضاهي الانتاج الاجنبي وحمايته بأن تكون الاولويات في التسويق والانتاج للمنتوج المحلي بكافة اشكاله وانواعه . (١٧)

٤) العمل على الحد من المديونية الخارجية

لقد عانت الموازنة في العراق لسنوات طويلة من الديون الخارجية بكافة اشكالها وانواعها وطرق منحها ولازالت تعاني منها الى حد هذه اللحظة والذي زاد منها هو انخفاض سعر النفط الذي دعى بالدولة الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي من اجل تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة ولكن يلاحظ بأن هذه القروض والديون اخذه بالزيادة والسبب في ذلك لكونها توجه الى تغطية النفقات التشغيلية فقط دون توجيهها نحو النفقات الاستثمارية التي تحقق ايرادا لكي يتم تسديدهذه القروض من ارباح هذه المشاريع او من خلال تقديم خدمات محسوسة للمواطن مما حدى بصندوق النقد الدولي بأن يضع استراتيجية جديدة للحكومة العراقية عليها اتباعها من اجل منح القروض وان منح القروض متوقف على تنفيذ هذه الشروط والتي من شأنها ان توجه الانفاق الحكومي بالاتجاه الصحيح , اضافة لذلك هناك ديون لدول تجاه العراق تتعلق بالتعويضات التي فرضت على العراق ابان غزو الكويت والديون المترتبة على العراق تجاه الكويت اذ عملت الحكومة على جدولتها على شكل دفعات سنوية وعلى الرغم من انه تم تأجيل تسديدها لاكثر من مرة الا انه لازالت تمثل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة يجب على الدولة ان تعمل على تسويتها والتخلص منها (١٨) .

٥) اصلاح قطاع النفط ورفع كفاءة الشركات النفطية

ان قطاع النفط يعتبر من اهم القطاعات الرئيسية بل انه يمثل المورد الاساسي والمهم في الموازنة العامة وان الموازنة العامة في العراق تعتمد اعتمادا اساسي ومهم جدا الا ان هذا القطاع يحتاج الى التطوير سواء

تعلق ذلك بتطوير الحقول النفطية والاستكشافات النفطية او فيما يتعلق بالمصافي وجميع تفاصيل القطاع النفطي وكذلك رفع كفاءة الشركات النفطية والعمل على الاستفادة من خبرة وكفاءة الشركات النفط العالمية ولا سيما فيما يتعلق بجولات التراخيص وايجاد السبل لضمان الاستفادة القصوى منها والعمل على تحقيق التوازن المالي في هذه العقود لا سيما بعد الانخفاض الشديد في اسعار النفط , والعمل على تعديل هذه العقود لتكون منسجمة ومتوازنة مع كلف الانتاج . (١٩)

٦) اصلاح القطاعات الانتاجية والعمل على تطويرها

يمتاز العراق بتنوع ثرواته وتعددها فالى جانب الثروة النفطية هناك ثروات اخرى في القطاع الزراعي او الصناعي او التجاري او في مجال السياسة فجميع الدلالات والدراسات تشير الى ان العراق من البلدان صاحبة الثروات الوطنية الا ان هذه الثروات تحتاج الى من يقوم باستثمارها فبالنسبة للثروة الزراعية فيتميز بخصبة اراضيه وتوفر المياه العذبة من خلال وجود نهري دجلة والفرات وكذلك وفرة المواد الاولية الداخلة في الصناعة اضافة الى المرافق السياحية الطبيعية التي من الله بها على هذا البلد الا ان الانسغال بالحروب الطويلة التي خاضها العراق اضافة الى الحصار الاقتصادي وكذلك حرب عام ٢٠٠٣ وما لحقها من دمار شامل للبنى التحتية وتوقف اغلب الشركات الانتاجية العاملة في العراق والتي تقل الى اكثر من (٢٥٠) مئتان وخمسون شركة بمختلف التخصصات والذي تم تعويضه بمنتجات هذه الشركات من خلال فتح المنافذ الحدودية والانفتاح حول الاستيراد الذي وصل الى ابسط الاشياء والتي يمكن ان تضع في المنازل مما ادى ذلك الى تدهور القطاعات الانتاجية لذا يستلزم الامر ان تسعى الموازنة العامة الى ادراج بنود لغرض معالجة واصلاح هذه القطاعات الانتاجية واعادة تأهيلها حتى لو كان ذلك بشكل تدريجي من خلال رصد المبالغ لاعادة تأهيل تلك الشركات والقطاعات الانتاجية واتخاذ الاجراءات والتدابير لحماية المنتوج الوطني وتشجيعه بما يضمن تقليل الاعتماد على السلع والخدمات الاجنبية (٢٠) .

٧) تطوير النظام الاداري في مؤسسات الدولة

لا يمكن للموازنة العامة ان تحقق اهدافها دون ايجاد نظام اداريمتطور بحيث يستطيع هذا النظام الاداري من تنفيذ بنود الموازنة وبالشكل الصحيح اذ لا فائدة من تشريع الموازنة مالم يتم وضعها موضع التطبيق كما ان وضع الموازنة موضع التطبيق لا يكون ناجحا مالم تخلق نظام اداري متميز قادر ان يتعامل مع بنود الموازنة وحسب انواعها وتقديراتها ويتم ذلك من خلال تطوير النظام الاداري وبشكل مستمر من خلال تحقيق التنمية البشرية وان يكون ذلك من خلال مؤسسات خاصة لهذا الغرض (٢١) , وفي ضوء ماتقدم يتضح بأن هناك اهداف كبيرة وذات اهمية عالية تحققها ولا يمكن لهذه الاهداف ان تتحقق الا من خلال اعداد الموازنة لها القدرة على مواجهة التحديات وذلك لعلاقة الموازنة العامة للدولة بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية ولا يمكن لهذه القطاعات من النهوض الا من خلال الموازنة العامة للدولة اذ ان العلاقة بينهما هي علاقة مستمرة ومتصلة ولا يمكن الفصل بينهما .

وان جميع اهداف الموازنة العامة التي تمت الاشارة لها تهدف الى الاستفادة من جميع الامكانيات والطاقات الموجودة داخل البلاد بكافة صورها واشكالها وانواعها سواء اكانت مادية او بشرية او انها تتعلق بالجوانب

الفنية والادارية من اجل توفير الايرادات المالية وتوجيهها نحو الاتفاقيات الضرورية وحسب الابواب المخصصة لها من اجل تأمين الامن الغذائي للافراد وتحقيق التوازن الفعال بين النفقات والايرادات .

الفرع الثاني / وظائف الموازنة العامة

للموازنة العامة وظائف اساسية تتركز في الوظائف الاتية :---

١. التخطيط :--- يرتبط التخطيط بالموازنة ارتباطا وثيقا لذا يتطلب الامر التنسيق بين كلا من الخطة والموازنة ففي الوقت الذي يتطلب فيه التخطيط تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها وتحديد وسائل تنفيذ هذه الاهداف وبما ان الموازنة بأعتبارها ملازمة للتخطيط يجب ان تتضمن توفير واعداد الموارد المالية المطلوبة وتخصيصها على الانشطة المختلفة واتفاق هذه الموارد فيما خصصت له واعادة النظر في مصادرها ومراجعها (٢٢) وبما ان الامن الغذائي يشكل احد الاهداف الرئيسية للموازنة العامة فيجب ان تعمل الدولة على جعله في اول اهتماماتها عند اجراء التخطيط في الموازنة العامة للدولة وبما يضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة الخاصة بالامن الغذائي اذ يجب عند اعداد الموازنة التخطيط لمعرفة مقدار النفقات المطلوبة لتغطيته وتوفيره .

الادارة :--- وتتضمن ترجمة الاهداف الى مشروعات وأنشطة محددة وتصميم الوحدات الحكومية التي تتولى تنفيذ البرامج وأخيرا توظيف الافراد في هذه الوحدات وتدبير المواد اللازمة لها (٢٣) لا يكفي ان يكون هناك اهذاف محددة ضمن اوراق الموازنة العامة للدولة وانما يجب ان تترجم الى مشروعات .

وانشطة يمكن من خلال هذه المشاريع تحقيق انتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سيما في المشاريع الاستراتيجية الربحية التي يمكن ان تحقق ايرادا دائما للموازنة اي ان اهدافها تكون متوازنة متمثلة بالربح او العائد المالي والانتاج المحلي الوطني , كما انه سوف يشكل توضيحا للافراد في الوحدات بعد اعداد التصاميم للقطاعات والوحدات الحكومية والتي يعتمد عليها بشكل اساسي في الادارة وتحقيق تلك الايرادات .

٣- الرقابة :-

ويقصد بالرقابة –ربط الموظفين بالسياسات والخطط التي وضعت من قبل رؤساتهم وتتضمن عملية الرقابة جميع الاجراءات والقواعد التي تحكم انفاق الوحدات الحكومية والتي على اساسها تعد تقارير الرقابة والمتابعة . (٢٤) .

ان وظائف الموازنة مرتبطة ببعضها ولا يمكن للموازنة ان تحقق اغراضها دون هذه الوظائف والتي هي مرتبطة ببعضها ولا يمكن فصل بعضها عن الاخر وبالتالي فأن التخطيط والادارة لا يكون ناجحا دون ان تكون هناك رقابة فعالة على البرامج والخطط والاهداف الخاصة بالموازنة العامة اذ يجب ان يدرك العاملين على تنفيذ بنود الموازنة العامة دون ان يشعر الموظف والمرؤوس بأن هناك جهات رقابية تتولى الرقابة على الموظفين والتي اما ان تكون الرئيس الاعلى الذي يقوم بالرقابة على مرؤسيه او الجهات الرقابية الاخرى سواء كانت هذه الجهات داخلية اي داخل المؤسسة ذاتها كرقابة اللجان الداخلية او رقابة مكاتب المفتشين العموميين

او تكون هذه الجهات خارجية كديوان الرقابة المالية ومجلس الوزراء ووزارة التخطيط والمالية وغيرها والتي تشكل مجموعها حلقة رقابية متكاملة تضمن تحقيق وظائف واهداف الموازنة العامة للدولة (٢٥) .

المبحث الثاني / التعريف بالامن الغذائي

ان عدم تحقيق الامن القذافي يعد من الظواهر السلبية سواء اكان ذلك على الصعيد المحلي ام على الصعيد الدولي وهي تعد من المشاكل الدولية التي تتركز مظاهرها في عدد كبير من الوحدات الاقتصادية الدولية اذ ان قوة الدولة وسيادتها تتجدد بمقدار ماتستطيع ان تأمنه لافراد مجتمعها من امن غذائي اذ ليس العبرة بما تملكه الدولة من اسلحة او معدات حربية او جيوش وانما بقدرتها على توفير الامن الغذائي وبشكل مستمر ودوري ودائم ولجميع فئاة المجتمع دون استثناء وللاحاطة بتفريق الامن الغذائي سوف تناوله وفق الاتي :---

المطلب الاول / مفهوم واهمية الامن الغذائي

لغرض الاحاطة بالامن الغذائي يجب بيان ماهو المقصود فيه سواء اكان ذلك من الناحية اللغوية او الاصطلاحية اذ لتجديد ذلك المفهوم سوف يتمكن استخلاص عناصره ومميزاته وتحديد بشكل واضح وجلي ومن ثم بيان اهمية الامن الغذائي للافراد والدولة على حد سواء اذ ان اهمية لاتتخذ للافراد فقط للعيش الكريم والبقاء على قيد الحياة وانما كذلك للدولة لتحديد مكانتها الاقتصادية بين الدول اذ كلما كان اقتصاد الدولة مزدهرا وقويا كلما كانت مكانتها الاقتصادية بين الدول عالية جدا اذ ان احد المعايير التي تقاس لها قوة الدولة ومكانتها بين الدول هي المكانة الاقتصادية للدولة ولا سيما تمت اليوم في ظل العلم والتكنولوجيا والتطور واصبحت الحروب اليوم بين الدول لا يقوم على اساس الاسلحة والجيوش والدمار وانما هي حرب الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلومات لذلك بدأت الدول تستأنف لتطوير اقتصادها ومعلوماتها العلمية والتكنولوجية , وسوف يتم تناول هذا الموضوع في فرعين تخصص الاول لمفهوم الامن الغذائي وتخصص الثانيلبيان اهميته .

الفرع الاول / مفهوم الامن الغذائي

لتحديد مفهوم الامن الغذائي لابد من بيان معناه اللغوي والاصطلاحي فيقصد به من الناحية اللغوية الامن يأتي من الامان الذي يعني الطمأنينة والاستقرار وهو نقيض الخوف فيعني المأمن من الخوف ويقال امن الرجل اي اطمأن على حياته او ممن يخيفه (٢٦) وترتبط كلمة الامن ما يتبعها من كلمة كالامن من الحرب اولا من الاقتصادي او الغذائي او الامن من للكوارث والحروب وغيرها فيتحدد معنى الامن وفق تلك الدلالات (٢٧) وقد قال الله تعالى في محكم كتابه القدير ((رب اجعل هذا البلد امنا وارزق اهله من الثمرات)) (٢٨) وهنا نعني الامن من المخاوف واتبعها الرزق من الثمرات الى الامن الغذائي اما الغذائي مهية من غذاء تعني الطعام اي مايأكله الانسان وما يقتات عليه من اجل البقاء على قيد الحياة ويقال امن غذائي اي المأمن من الجوع والعطش (٢٩) اما المعني الاصطلاحي فهناك عدة تعاريف له ومنها يعني المقدار الضروري من المأكل والمشرب الذي يحتاجه الانسان لبقائه على قيد الحياة (٣٠) وعرف بأنه المقدار الضروري من السعرات الحرارية التي يجب ان تتوفر للانسان لكي يعيش حياة صحي ويجعله متعافيا منتجا بشكل دائم غير معرض للانقطاع (٣١) او هو ماتوفره الدولة وفق مواردها وطاقاتها الانتاجية من مواد غذائية وبشكل مستمر

ودائم لاكثار المجتمع وبما يضمن استمرار الحياة ودوامها (٣٢) ومن خلال التعاريف اعلاه يتضح بأن جميعا نتفق على ذات المعنى وان اختلفت من حيث الالفاض والمعاني بأن هناك التزام يقع على الدولة وبكافة مؤسساتها من توفير الامن الغذائي لابنائها وبما يضمن استمرار الحياة لهم وان يكون هذا الغذاء ذات طبيعة صحية سليمة وبما لجتهم الامراض والاوبئة وبشكل مستمر ودائم وغير متقطع وان ذلك لا يتم الا من خلال تخطيط استراتيجي فعال واعداد موازنة فعالة تتضمن الايرادات الحقيقية التي من شأنها ان تساعد على توفير الغذاء .

الفرع الثاني / اهمية الامن الغذائي

يقوم الامن الغذائي على اساس زيادة الجهود الخاصة بالانتاج للمواد الغذائية والاهتمام بالمحاصيل الزراعية وصناعة المواد الغذائية من اجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس والانتاج من اجل الوصول الى اكتفاء في استهلاك المواد الغذائية وتكمن اهمية الامن الغذائي من خلال عدة حالات تتمثل ب (٣٣)

١. العمل على اتخاذ الاجراءات المالية اللازمة من اجل زيادة متوسط الدخل للافراد من خلال خلق فرص عمل او تكوين مشاريع تحقق ايرادات او الاهتمام بالصناعات الاستراتيجية التي من شأنها ان تحقق اكتفاء ذاتي وتوفير مدخولات اضافية للافراد من خلال تخصيص مبالغ من الموازنة العامة من اجل ديمومة هذه المشاريع وتطويرها .
٢. تشجيع الهجرة العكسية من المدينة الى الريف من خلال دعم المشاريع الزراعية واعادة توزيع قطع الاراضي الزراعية وتقديم الدعم للعوائل في حالة الهجرة من المدينة الى الريف وهذا ما قت به تركيا من خلال تخصيص مبالغ في الموازنة العامة للدولة تقدم لمن يتنقل الى الريف ويقوم بالزراعة للاراضي .
٣. لا يخفى ان هناك تزايد مستمر في عدد السكان من خلال ازدياد عدد الولادات ولغرض اخذ ذلك بنظر الاعتبار فلابد من اجراء احصائيات دورية لاعداد السكان في البلد وايجاد قاعدة بيانات متكاملة يتم اجراء التمرينات عليها لغرض معرفة الاعداد الحقيقية اذان الزيادة في السكان تقابلها زيادة الطلب على المواد الغذائية كذلك لابد من مراعاة ذلك في التخصيصات الخاصة بالموازنة وتطوير الموارد الانتاجية كما يجب مراعاة اعداد الفئات الخاصة باللجوء والهجرة اي ان تكون الاقامة ومنح الجنسية والموافقة على التملك والبيع والشراء بالنسبة للاجانب وفق شروط اذ لا يعقل بأن البلد يعاني من شحة في المواد الغذائية ويتم جلب منافسين لهم اذ ان من شأن ذلك ان يؤثر على سوق العمل ويؤدي الى زيادة البطالة داخل البلد وابناءه على حساب الاجانب اذ يلاحظ اليوم في العراق ازدياد العمالة الاجنبية والتي تمتاز بأنخفاض أجورها على حساب العمالة الوطنية التي تمتاز بأرتفاع الاجور قياسا للعمالة الاجنبية (٣٤) اضافة الى ان ازدياد عدد السكان قد يصاحبه تحسن المستوى المعاشي للافراد فزيادة المدخولات يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ولا سيما الغذائية منها ولذلك تبرز اهمية الامن الغذائي من خلال مراعاة الاعتبارات المشار اليها في اعلاه عند اعداد الموازنة العامة للدولة اذ لا يمكن صرف اي مبلغ اذا لم يكن له باب صرف ضمن ابواب الصرف المحددة في الموازنة .

المطلب الثاني / التأصيل التاريخي للامن الغذائي ومكوناته

ان مشكلة الامن الغذائي تتحدد من خلال الازمات الغذائية والمجاعات التي حدثت في اغلب دول العامفلا تكاد تخلو دولة من دول العالم من تعرضها الى ازمة اقتصادية او ازمة في الغذاء تؤدي الى حدوث مجاعات وحددت الاعداد الكبيرة من الضحيا وفي نفس الوقت لكي يمكن معرفة كيفية تحديد ازمة الامن الغذائي فلابد من معرفة ماهي المكونات الرئيسية للامن الغذائي ودور كل مكون من هذه المكونات في مجابهة ازمن الامن الغذائي لذا سوف يتم تناول هذا الموضوع وفق الاتي :-

الفرع الاول / التأصيل التاريخي للامن الغذائي

غالبا ماترتبط ازمة الامن الغذائي بالمجاعات التي ضربت العالم ممتدة بدء الخليقة عانى بني البشر من حدوث ازمات غذائية حادة خلقت ورائها الالاف من الضحايا حسب نوع الازمة واسباب حدوثها , وتشير الاحصائيات بأن عدد المجاعات والازمات للامن الغذائي التي حدثت بين عامي ١٠٨ قبل الميلاد و ١٩١١ بعد الميلاد لا يقل عن ١٨٢٨ مجاعة كبرى او مجاعة واحدة تقريبا في كل عام ولا سيما في المقاطعات الصينية وذلك للتعداد السكاني الكبير لهذه المقاطعات ولابد من القول بأن هذه الازمات قد تنوعت في شدتها بين الشديدة جدا ومتوسطة الشدة (٣٥) والجدير بالذكر ان اول ازمة غذائية هزت الامن الغذائي حدثت في عام ٤٤١ قبل الميلاد في روما القديمة ثم حدثت الازمة الاكبر قد حدثت في جميع انحاء الشرق الادنى وبلاد الشام وبلغت اجمالي الوفيات (٢٠٠٠٠) عشرون الف شخص اما في البلاد العربية فقد حدثت في الجزيرة العربية اثناء خلافة عمر بن الخطاب والتي شملت شبه الجزيرة العربية , وتوالت الازمات في مختلف دول العالم والتي لا مجال لذكرها في هذا البحث (٣٦) اما في العصر الحديث فقد شهد العالم عدة ازمات غذائية ادت الى حدوث عدة مجاعات كان اكبرها في التاريخ المعاصر تلك التي ضربت الصين ما بين ١٩٥٩-١٩٦١ وادت الى انتفاضة الشعب المصري من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ودون تنظيم وانما بسبب الجوع والحرمان بالاضافة الى المجاعات في اليمن اذ ان هناك ١٧ سبعة عشر مليون يمني بحاجة للطعام والمجاعات التي ضربت السودان ولا يمكن نسيان الازمة الغذائية التي ضربت العراق عام ١٩٩١ بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه لدخوله دولة الكويت (٣٧) , ولابد من البيان بأن ماتم عرضه هو بعض الامثلة عن المجاعات والازمات الغذائية التي ضربت دول العالم ولو اردنا استعراضها بالكامل لايضاح ذلك هنا عدد من الكتب لان هناك كتب ومؤلفات قد كتبت حول المجاعات في العالم كل هذه الدلائل ماهي الاتحذيرات حول الخطر المحدق الذي يمكن ان تمر به دول العالم والذي يجب اتخاذ خطوات رصينة وايجابية تجاهه من خلال اعداد موازنات تشغيلية وموازنات استثمارية ورصد المبالغ والتوجه نحو المشاريع الاستثمارية وضغط النفقات التشغيلية ودعم الاقتصاد لكي يكون اهم اولويات الدولة .

الفرع الثاني / مكونات الامن الغذائي

لكي تستطيع الدول والمنظمات الدولية من توفير الغذاء للافراد فلابد من وجود عدد من المكونات او عناصر للامن الغذائي يجب توافرها والتي بمجموعها تؤدي الى تحقيق امن غذائي وهذه العناصر تتمثل بالاتي (٣٨) :-

١. الوفرة --- والتي تعني وجود كمية كافية من المواد الاولية والانتاجية الداخلة بصناعة المواد الغذائية وامكانية تعويض النقص الحاصل فيها خلال الاستيراد والذي يتطلب توفير مبالغ مالية خاصة به او من خلال المساعدات الغذائية من الدول والمنظمات الدولية والتي يمكن الحصول عليها بشكل ثابت ومستمر ولا يكفي ان تكون كما يجب اتخاذ المواد متوفرة وانما ايضا يجب ان تكون متاحة للجميع وبدون استثناء وبأمكان اي فرد الحصول عليها وبما يضمن عدالة التوزيع وعدالة التسويق والعدالة بتوفيرها للجميع .

٢. الاستمرار --- لا فائدة ترجو توفر الامن الغذائي او توفير المواد الغذائية لفترة من الزمن بل لابد من ان يكون ذلك بشكل مستمر ومنتظم اذ العبرة في استمرارية التوفير فأذا كان لفترة مؤقتة فلا يمكن وصفه بالامن الغذائي اذ ان الامن الغذائي يتصرف الى الاستمرارية والدوام فبدون الاستمرار لا يمكن ان يتحقق امن غذائي واضافة الى الاستمرارية يجب ان يكون هناك استخدام امثل للموارد والمواد الغذائية كما يجب اتخاذ الوسائل الملائمة من اجل الحفاظ عليها من التلف كالتخزين السليم لها في مواسم الانتاج او في مواسم الذروة اذ بدون ذلك سوف تكون معرضة للتلف بين الاثار الجوية كالحرارة او البرودة او الرطوبة او الافات والحشرات والقوارض اذ اصبح التخزين علم بحد ذاته يسمى علم التخزين او المخازن واصبح علم يدرس في الجامعات واصبح هناك مختصين بهذا العلم (٣٩)

٣. صحية النظام الغذائي --- يجب ان تسعى الدول على ان يكون النظام الغذائي نظاما صحيا من شأنه ان يبني جسما سليما خالي من الامراض والعيوب كما يجب ان تكون المحاصيل الغذائية او الصناعية الغذائية تتوفر فيها جميع الشروط والبيئية الصحيه وعدم تأثير ذلك على البيئة فكثيرا مانسمع عن حدوث كوارث بيئية تؤدي الى التأثير بشكل مباشر على الامن الغذائي كنفوق الاسماك في البحار والانهار والبحيرات بسبب الملوثات البيئية او عدم صلاحية المياه او الاراضي للزراعة بسبب الملوثات الصناعية اضافة الى انتشار الامراض التي تصيب الحيوانات والدواجن كانفلونزا الطيور او الحمى الثلاثية للابقار وغيرها والتي تهدد مستقبل الامن الغذائي في هذه الدول.

المبحث الثالث / تحديات الامن الغذائي ووسائل مواجهتها

لقد واجه الامن الغذائي عبر مختلف العصور العديد من التحديات التي تشكل عائقا كبيرا امام توفير الغذاء وهذه التحديات تختلف من دولة الى اخرى ومن وقت الى اخر فهي تتسم بنسبة المكان والزمان وحتى في الدولة الواحدة فقد تكون هناك تحديات معينة في زمن معين وتختلف عن التحديات في زمن اخر لذلك تعددت وسائل مواجهه هذه التحديات وتنوعت في كل دولة من دول العالم حسب نوع التحدي وطبيعته وحجمه ومقدار الضرر الذي قد تسببه وطول وقته اذ سوف يتم بحث هذا الموضوع وفقا للمطالب الاتية :--

--

المطلب الاول / تحديات الامن الغذائي واثارها

ان تحقق التحديات التي تواجه الامن الغذائي من شأنها ان تولد مجموعة من الاثار السلبية وهذه الاثار اما ان تلحق بالافراد بصورة مباشرة نتيجة النقص الغذائي او انها تكون بصورة غير مباشرة والاثر الاكبر والاهم هو الذي يصيب الدولة في حالة عجزها وعدم قدرتها على مواجهة هذه التحديات والصعوبات فطالما نجد ان الدولة تقف مكتوفة الايدي امام هذه التحديات او تنتظر حلولا من جهات اخرى والتي قد تاتي اولا

ولكون ان الاثار التي تترتب على هذه التحديات قد تكون مروعة لذلك سوف نقسم هذا المطلب الى الفروع الاتية :-----

الفرع الاول –تحديات الامن الغذائي

هناك العديد من دول العالم التي تعاني من الخلل في الامن الغذائي وحدوث نقص في مستويات الامن الغذائي مما يجعلها تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق التوازن للامن الغذائي وهذه التحديات اما ان تكون تحديات عامة تشمل كافة الدول او تكون تحديات خاصة بدولة معينة وسوف نتناولها تباعا (٤٠)

اولا /التحديات العامة والتي تتمثل بالاتي :---

١) الزيادة السكانية العالية :--- اذ ان جميع دول العالم في تزايد ونمو سكاني متزايد وعلى الرغم من اتباع عدد من الدول سياسات خاصة في تحديد النسل الا ان المعدلات الانجابيه لازالت عالية ولا سيما في بلدان العالم الثالث او ما تسمى في الدول الناميه وان التزايد االمستمر في اعداد السكان يقابله طلب مستمر ومتزايد من الغذاء والذي يجب على الدولة ان تسعى الى تحقيقه .
٢) عدم الاستغلال الامثل للاراضي الزراعية --- فعلى الرغم من توفر الاراضي الزراعية في عدد من البلدان ومنها العراق والذي يمتلك مساحات زراعية كبيرة جدا الا ان ماهو مستغل فيها لا يشكل سوى نسبة ١٥-٢٠% من مجمل الاراضي الزراعية وهذا يشمل معظم بلدان العالم ولا سيما الدول النامية وسبب ذلك يعود الى عدم وجود الدعم الحكومي للاستثمار الزراعي وعدم توفير مايحتاجه المزارع من الالات ومعدات زراعية واسمدة وبذور ومبيدات زراعية مما اصبحت الزراعة عملية مكلفة جدا وانعدام التوازن بين الانتاج المحقق والتكاليف المصروفة مما ادى الى هجرة كثير من المزارعين لاراضيهم ومزارعهمالى المدن وتولي مهن اخرى ووظائف اخرى مما ادى الى انهيار القطاع الزراعي وحصول نقص في المحاصيل الزراعية والتي تحاول الدول تغطيته من خلال الاستيراد او الاستعاضة عنها بمواد اخرى (٤١)
٣) انعدام التخطيط الاستراتيجي والتبعية الاقتصادية للدولة --- ان عملية التخطيط الاستراتيجي تمثل اول المهام التي تقع على عاتق الدولة فيجب عليها التخطيط المستقبلي لمواجهه كافة الازمات ومنها الازمة الاقتصادية او ازمة الامن الغذائي ولكن يلاحظ غياب التخطيط الاستراتيجي في اغلب الدول مما ادى الى خلق الازمات وانهيار الوضع الاقتصادي في بعض الدول اضافة الى التبعية الاقتصادية للدول الاضعف تجاه الدول العضمى اوالكبيرة اقتصاديا مما جعل اقتصادها مرهون بأقتصاد تلك الدول كما ان اعتماد بعض الدول على المساعدات الغذائية من الدول او المنظمات الدولية جعل أمنها الغذائي مرهون ومرتبط بتلك المساعدات وتعرضها للازمات الاقتصادية في حال توقف تلك المساعدات (٤٢).
ثانيا / التحديات الخاصة والتي تتمثل بالاتي (٤٣) ندرة مصادر المياه الصالحة للزراعة اذ ان قلة مصادر المياه وتوقف هطول الامطار يؤدي الى الجفاف والذي بدوره يؤدي الى التصحر وتقلص الاراضي الزراعية اضافة الى اضرار التصحر على البيئة والمجتمع .

١) الافات والامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية والامراض التي تصيب الحيوانات والطيور والتي تؤدي الى تلف المحاصيل وموت الحيوانات والطيور في ظل انعدام الامكانيات المادية والعلمية والفنية والقدرات الادارية للتصدي لها ومواجهتها .
٢) الاثار والتقلبات المناخية واتي تختلف من دولة الى اخرى فالتغيرات المناخية مستمرة وتختلف من زمن الى اخر , فالصراع مع الطبيعة يعتبر من اقوى الصراعات واضخم الحروب التي يخوضها الانسان من اجل مجابهتها والتي تحتاج الى خبرات ومقدرات عالية جدا .

الفرع الثاني / أثار الامن الغذائي

هناك مجموعة من الاثار التي تترتب على انعدام الامن الغذائي اذ ان عدم توفر النظام القضائي لا يهدد حياة الانسان فقط وانما له مجموعة من الاثار اي ان الانسان لو استطاع تجاوز مرحلة العيش والبقاء على قيد الحياة الا ان هناك مجموعة من المؤثرات وحدوث اثار سلبية من شأنها تؤثر على المجتمع بصورة عامة ويمكن تلخيص هذه الاثار وفقا للاتي (٤٤) :---

١. الاثار الاجتماعية والاخلاقية --- ان انعدام الامن الغذائي وحدوث الازمات الاقتصادية من شأنه ان يؤدي الى مجموعة من الاثار الاجتماعية والاخلاقية اذ انه يؤدي الى التفكك الاسري وانعدام الروابط الاسرية كما انه يؤدي الى العزوف عن الزواج وتكوين الاسرة التي تمثل نواة المجتمع اضافة الى انه يؤدي الى انتشار الظواهر السلبية الاخلاقية كأنتشار الجرائم كالسرقة والقتل والسلب والنهب والتعدي على حقوق الاخرين اضافة الى انه يؤدي الى تكوين العصابات مما يعرض امن الافراد والمجتمع الى الخطر كما انه يؤدي الى انتشار الامراض وحدوث الموت المفاجيء والتقريم والتقليل من مناعة الجسم في مواجهة الامراض وحدوث الكثير من الامراض التي تسببها نقص او سوء التغذية وبالتالي يصبح مجتمع مفكك اجتماعيا واخلاقيا اضافة الى انتشار الامراض والاوبئة في ذلك المجتمع (٤٥) .
٢. الاثار الاقتصادية --- ان عدم تحقيق الامن الغذائي من شأنه ان يجعل من البلد ضعيف اقتصاديا وليس لديه القدرة على مواجهه التحديات الاقتصادية مما يؤثر على سيادة الدولة ويجعلها تابعة اقتصاديا الى الدول الكبرى اقتصاديا او الدول ذات الاقتصاديات المزدهرة مما يجعل من هذه الدول لديها القدرة على فرض سياستها وقراراتها على تلك الدول الاضعف اقتصاديا وسوف تبقى تابعة الى هذه الدول وتتحكم بمصيرها ومصير ابنائها وتفرض على الدولة ماشاءت من القيود وقد تكبلها بالديون الخارجية او القروض الخارجية والفوائد العالية عن تسديد هذه الديون لا بل الاكثر من ذلك قد لا تقوم هذه الدول بأقراضها الا في حالة الموافقة على شروطها والتي قد تكون شروطا تعسفية لا تستطيع تلك الدول المدينة من تنفيذها (٤٦) .
٣. الاثار السياسية للدولة --- ان انعدام الامن الغذائي داخل الدولة له أثار سياسية على تلك الدولة ويتحقق ذلك من خلال جانبين الاول يتعلق بسيادة الدولة والذي أشرنا اليه في اعلاه اما الثاني فهو يتعلق بالواقع المحلي داخل الدولة فقد تكون له اثار سياسية وخيمة على نظام الحكم فتقام التظاهرات والانتفاضات والاعتصامات والاحتجاجات والتي تؤدي الى قلب نظام الحكم واسقاط القائمين عليه بل انه قد يؤدي الى تغيير نظام الحكم ذاته من نظام الى اخر فقد يتغير من نظاما ملكيا الى نظام جمهوري او من نظام رئاسي الى نظام برلماني او بالعكس بل انه يؤثر حتى على شكل الدولة التي قد تتحول من دولة بسيطة الى دولة

الخادية او بالعكس من دولة الخادية الى دولة بسيطة وقد تكون مصحوبة بأنقلابات عسكرية اذ لطالما استنجد الشعب بالجيش ولقوات المسلحة لتخليصه من نظام معين .
وخلاصة القول بأن الامن الغذائي يؤثر ويتأثر بالاوضاع السائدة في البلاد اذ ان انعدامه يحقق اثار تمت الاشارة اليها أضافة الى تدهور القطاعات الاخرى كالقطاع الصناعي او التجاري او الزراعي او السياحي في الدولة من شأنه ان يؤثر على الامن الغذائي في البلاد .

المطلب الثاني مؤشرات الامن الغذائي ووسائل تحقيقها يعتبر الامن الغذائي قضية محورية تحضى بأهمية بالغة على كافة المستويات العالمية والوطنية وذلك ليس فقط لان القرار هو حق لكل انسان وهو اساس بقائه على قيد الحياة وانما لقتل الجهود الدولية المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثيرين من الاسر في جميع انحاء العالم وهي تحاول التغلب على الجوع والفقر ولذلك لابد من وضع عدد من المؤشرات للامن الغذائي ومن خلال هذه المؤشرات نستطيع ان نحدد ماهي رسائل تحقيق الامن الغذائي والذي سوف نتناوله وفقا للاتي :---

الفرع الاول / مؤشرات الامن الغذائي --- هناك عدد من المؤشرات للامن الغذائي من خلال هذه المؤشرات تستطيع ان نلخص الى نتيجة مهمة جدا وهي هل ان الامن الغذائي محقق ام لا فأن كان محقق ماهي وسائل تحقيقه ويمكن بيان اهم مؤشرات الامن الغذائي من خلال طرح الاسئلة الاتية :---

١. من هم غير الامنين غذائيا وكم عددهم (٤٧) .
٢. ماهي الاسباب التي جعلت منهم غير امنين غذائيا .
٣. ماهي المناطق التي يتركز فيها غير الامنين غذائيا وهل هي تشمل عموم البلاد او انها محددة ومحصورة في منطقة او رقعة جغرافية محددة .
٤. كيف يتم مساعدة الغير امنين غذائيا وكيف يمكن توفير الغذاء لهم بشكل دائم ومستمرة .
٥. ماهي المبالغ التي يجب رصدها في الموازنة العامة لتحقيق الامن الغذائي – للمناطق الغير امنه غذائيا .
٦. ماهي السبل المعتمدة او التي يمكن اعتمادها في تحصيل الايرادات او زيادة الايرادات من اجل توفير المبالغ المالية اللازمة . اي يجب ان تكون لدينا قاعدة بيانات متكاملة من خلال الاجابة على الاسئلة اعلاه والتي على اساسها فأن متحدي القرار والمخططين والمختصين في مجال الامن الغذائي واتخاذ القرارات الصائبة والتي تعتمد على التخطيط الاستراتيجي والابتعاد على القرارات الفورية او العشوائية .

الفرع الثاني / وسائل تحقيق الامن الغذائي

عند البحث في وسائل تحقيق الامن الغذائي فأن الهن ينصرف الى القطاع الزراعي لكونه الاساس والمعول عليه في الاقتصاد الزراعي ولكون ان اغلب الدول تعتمد عليه بشكل كبير ولا سيما في البلدان العربية لتوفير المقوماتالزراعية على مستوى جميع الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص اضافة الى ضرورة

التنسيق والتكامل بين الدول العربية من اجل توفير الامن الغذائي بدلا من اعتمادها على الاستيراد من الدول الكبرى اقتصادا ام هم وسائل تحقيق الامن الغذائي فيها(٤٨).

١. تخصيص المبالغ اللازمة في الموازنة العامة للدولة ضمن الموازنة الاستثمارية لاقامة المشاريع الخاصة بالاستثمار الزراعي وان تكون هذه المبالغ ضمن مشاريع كبرى من شأنها ان تحقق الامن الغذائي اضافة الى تحقيق ايرادات عامة للدولة اضافة الى تخصيص مبالغ في الموازنة العامة تقدم القروض القروض الى المزارعين او العاملين في الاستثمار الزراعي بأعتباره استثمارا امانا وذا جدوى اقتصادية عالية .

٢. انتشار المصانع الخاصة بأنتاج المواد الغذائية وبمختلف انواعها وذلك للاستفادة من تلك المنتجات كمادة اولية وتحويلها الى صناعات غذائية وكذلك لتحسين جودة المنتج الزراعي والذي يدار بفقد اسواقا خارجية بسبب الافراط في استخداد المبيدات والمخلفات الحيوانية .

٣. تعظيم الايرادات الخاصة بالموازنة العامة من الايرادات المحققة من القطاعات الاخرى وتوظيف هذه الايرادات في مجال الامن الغذائي من اجل يسد النقص الحاصل في المواد الغذائية وتعويضه من خلال الاستيراد او من خلال توفير البدائل الغذائية للمواد الغير متوفرة وبالشكل الذي يجعل الافراد امنين مطمأنيين حول مستقبل الامن الغذائي الخاص بهم .

٤. وضع سياسة ضريبية معتدلة على مشاريع القطاع الزراعي والاراضي الزراعية وحسب نوع الارض وطبيعتها من حيث كونها ارضا اميرية مفوضة بالطابو او اميرية ممنوحة باللزمة او كونها ارضي زراعية ملك صرف ...الخ وكذلك استخدام هذه السياسة الضريبية كأداة لترشيد استهلاك الموارد المائية من خلال فرض اجور حول طريقة استخدام المياه وهل هي تسقى سيما ام بالواسطة ام من خلال المرشات وغيرها اذ ان فرض الضرائب سوف يؤدي الى ترشيد استهلاك المياه بما يضمن ري وتوفير المياه لاكبر مساحة من الاراضي الزراعية .

٥. تفعيل القوانين التي لها علاقة بالامن الغذائي كالتسعيرة الجبرية وقانون حماية المستهلك (٤٩) وقانون تحسين البيئة وقانون حماية المنتجات العراقية (٥٠) وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون الاستثمار (٥١) وقانون التحرر من الجوع وسوء التغذية (٥٢) الى اخره من القوانين والتي من شأنها ان تحقق الامن الغذائي وتساهم بشكل فعال في تطويره وحمايته اضافة الى وضع الحوافز المادية وتشريعها وتنظيمها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة كون ان هذه الحوافز من شأنها ان تشجع المزارعين على القيام بالزراعة من خلال الدعم للمنتجات الزراعية واجراء العقود المسبقة لهم لغرض شراء هذه المنتجات ويكون تسويقها الى مخازن الدولة التي تتولى تسويقها للافراد وفقا للحاجة .

٦. ترشيد الاستهلاك للمواد الغذائية ونشر وعي وثقافة ان يكون التسوق وفق الحاجة الفعلية وذلك لمنع ان يكون هناك فائض في المواد الغذائية ومن ثم تلفها وعدم الاستفادة منها وفي ذات الوقت من شأنه هذا الفائض التالف ان يلحق خسارة مادية للافراد والدولة وفي ذات الوقت يفوت الفرصة للافراد الاخرين من الاستفادة من هذه المواد الغذائية .

٧. ايجاد جهاز رقابي مشدد يتولى الرقابة على جميع المسائل الخاصة بالامن الغذائي سواء ماتعلق منها بالقطاع الزراعي من اراضي ومشاريع زراعية او مشاريع صناعية لها علاقة بالامن الغذائي او الموارد المائية وتوفيرها للزراعة اضافة الى السياسة التسويقية والرقابة على تنفيذ وتصنيف القوانين التي لها علاقة بالامن الغذائي ومن خلال هذا الجهاز الرقابي يمكن تحديد ماهي السلبيات والمعوقات وامكانية معالجتها وكذلك الايجابيات وتطويرها (٥٣) .

الخاتمـــــــــــــــة

لا نريد من الخاتمة ان تكون تكرار لما سبق وان بيناه في طيات البحث بمقدار ماهي ابراز لاهم النتائج والمقترحات التي تمثل خلاصة الجهد المبذول في اعداد هذا البحث ووفقا للتسلسل المنطقي في العرض سوف يتم عرض النتائج اولا ومن ثم المقترحات ثانيا :---

اولا /// النتائج

ان اهم النتائج التي تم التوصل اليها في البحث تتمثل بالاتي :----

١) ان الامن الغذائي يمثل اولى واهم اولويات الدول التي تسعى الى تحقيقها ويتم تقديمه على بقية أهتمامات الدولة الاخرى وذلك بسبب ارتباطه لحياة الانسان وقدرته على العيش الكريم داخل الدولة .
٢) ان الموازنة العامة للدولة لها الدور الكبير في تحقيق الامن الغذائي من خلال التخصيصات التي ترد في باب النفقات العامة من خلال الايرادات المتحصلة سواء اكان ذلك على الموانة التشغيلية او الموازنة الاستثمارية .
٣) على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة والمنظمات الدولية في تحقيق الامن الغذائي الا انه لازال هناك العديد من الدول التي تعاني من شحة في المواد الغذائية والتي تصل في بعض الاحيان الى الندرة الكاملة للغذاء .
٤) هناك العديد من الاسباب التي تساعد على تفاقم ازمة الامن الغذائي كالحروب او الكوارث الطبيعية كالفيضانات او الجفاف سبب قلة الامطار وانتشار الامراض والافات الزراعية وغيرها .
٥) غياب الدعم الحكومي للانشطة المتعلقة بالامن الغذائي كالنشاط الزراعي او الصناعي الخاص بالصناعات الغذائية مما ادى في الكثير من الاحيان الى توقف هذه الانشطة عن ممارسة اعمالها بسبب التكاليف الباهضة مقارنة بالارباح المحققة في الانتاج وهجرها من قبل اصحابها مما ادى الى انخفاض في الانتاج انعكس سلبا على الامن الغذائي .
٦) ان الموازنة العامة تمثل خطة واستراتيجية الدولة للنفقات والايرادات العامة للدولة كما انها المراة العاكسة لهذه النفقات والايرادات والموازنة بينها والتي يجب ان تكون وفق بيانات واحصائيات دقيقة تمثل الحاجة الحقيقية للافراد من السلع الغذائية ومبالغها لكي يتم مراعاتها عند اعداد الموازنة الا انه لا توجد

دراسات وارقام حقيقية وانما تقوم على التخمين لذلك وجدت نقص في المبالغ المخصصة للمواد الغذائية مما يؤثر على الامن الغذائي للبلاد .

٧) لا توجد مؤشرات دقيقة للامن الغذائي في البلاد لكي يتم من خلال هذه المؤشرات هل ان الامن الغذائي محقق ام لا اذ لابد من وجود معايير محددة يتم الاعتماد عليها كمقياس لتحديد هذه المؤشرات واستخلاص النتائج منها .

٨) غياب الوعي الاستهلاكي اذ ان الاستهلاك يجب ان يكون وفق الحاجة والابتعاد عن الفائض السلعي للمواد الغذائية والذي يؤدي الى تلف الالاف الاطنان من المواد الغذائية يوميا ولو تم مراعاة قواعد الاستهلاك لادى ذلك الى اشباع مدت كبيرة تعاني من الفقر والحرمان .

٩) لازالت الحلول والمعالجات لمشكلة الامن الغذائي هي حلول انية تظهر عند ظهور الازمة ولا توجد حلول جذرية لها مع انعدام التخطيط المستقبلي لاحتمال حدوث الازمات والمجاعة مستقبلا .

١٠) هناك الكثير من القوانين التي تتعلق بالامن الغذائي الا ان هذه القوانين غير مفعلة بل انها اشبه معطلة وليس لها دور في تحقيق الامن الغذائي .

١١) ان انعدام الامن الغذائي من شأنه ان تحقق اثار سلبية على حياة الافراد والدولة على حد سوى ففي الوقت الذي يهدد حياة الافراد فأنه ايضا يهدد سيادة الدولة ويجعل منها تابعة اقتصايا الى الدول الكبرى اقتصاديا كما انه يكبلها بالقيود وشروط تلك الدول مع تحملها لفوائد الكبيرة نتيجة القروض الممنوحة لها .

ثانيا / المقترحات --- هناك جملة من المقترحات التي يمكن ان تساهم في تحفيف الامن الغذائي وهي :---

١. اعتماد الموازنة العامة للدولة على قاعدة بيانات دقيقة مبنية على مؤشرات ومحددات خاصة للامن الغذائي والتي م خلالها تقدير الحاجة السنوية للبلاد وبما يؤمنتوفير المواد الغذائية ومن ثم اعطاء التقديرات الخاصة بالموازنة من نفقات وايرادات .

٢. انتشار مجلس في الدولة يسمى مجلس الامن الغذائي ليكون من الخبراء والمختصين والاكاديميين يقي بأعداد الدراسات والاحصائيات وبيان المعوقات وسبل معالجتها والتي تتعلق بالامن الغذائي .

٣. تقديم الدعم الكامل للانشطة الزراعية وما يتعلق بها من نشاطات من اجل استمرارها وديمومتها وقدرتها على تحقيق الامن الغذائي وذلك من خلال زيادة المبالغ المخصصة في الموازنة العامة للدولة والخاصة بالقطاع الزراعي او القطاعات التي لها علاقة بالامن الغذائي وتقديم القروض للمستثمرين في القطاعات التي تتعلق بالامن الغذائي .

٤. اتجاه موازنة الدولة من خلال الموازنة الاستثمارية لها للاستثمار في القطاع النفطي القطاع الزراعي والصناعات الغذائية ورصد المبالغ الخاصة بهذه المشاريع من خلال الاعتماد على الايرادات الخاصة بالدولة .

٥. بناء نظام دولي متكامل يقوم على اساس التعاون والتكامل الدولي في مجال الامن الغذائي وتقديم العون والمساعدة للدول التي تعاني من ازمات في مجال الامن الغذائي على ان يكون ذلك دون فروض شروط مسبقة لتقديم تلك المساعدات .

٦. قيام المجتمع الدولي بفرض عقوبات قاسية جدا على الدول التي تقوم بالاخلال بالتزماتها الدولية تجاه الدول الاخرى كقطع المياه او اطلاقها بأقل من حصتها المحددة كما تفعل تركيا مع العراق الان وذلك لاخلالها بقواعد الامن الغذائي اذ ان حبس المياه من شأنه ان يؤثر على الاراضي الزراعية والقدرة على استغلالها .

٧. استخدام الاساليب الحديثة والمتطورة في مجال الزراعة والري من خلال استخدام المكننة الحديثة والاساليب الحديثة في الري والسقي ومعالجة الافات الزراعية واستخدام التلقيح ضد الامراض بالنسبة للحيوانات من اجل خلق بيئة امنة غذائيا .

٨. اتخاذ القرارات الاجراءات وفرض العقوبات الصادرة لمنع تجريف الاراضي السكنية وتحويلها الى اراضي سكنية او تقطيعها وبيعها السكن لان من شأن ذلك ان يؤدي الى الاضرار بتلك الاراضي ويجعل منها اراضي غير صالحة للزراعة مما تؤثر على الامن الغذائي .

٩. ايجاد نظام رقابي حيادي يتولى مراقبة تطبيق وتنفيذ القوانين الخاصة بالامن الغذائي ومدى الالتزام بها وتنفيذها .

١٠. استخدام الطرق الترشيدية للاستهلاك الغذائي وعملية تغطية الى التكثيف في وسائل الاعلام حول الاستهلاك الغذائي وتنظيمه من خلال الاهتمام بالغذاء الصحي الذي من شأنه ان يحقق الفائدة للانسان .

١١. تشجيع الهجرة العكسية من المدن الى الارياف من خلال تقديم الامتيازات والحوافز والدعم للعوائل التي تنتقل من المدن الى الارياف وامتهانها المهن الزراعية من زراعة او تربية الحيوانات او حرف وصناعات غذائية تتعلق بالامن الغذائي .

١٢. يجب الفصل التام بين سياسة الحكام وارادتهم السياسية واحوال شعوبهم ولا سيما الامن الغذائي اذ لا يجوز الضغط على الحكام او محاولة اسقاطهم بواسطة الحصار الاقتصادي لان الحصار الاقتصادي سوف لن يكون على الحكام فحسب وانما سوف يؤدي الى الاضرار لحياة الشعوب ومستقبلهم وامنهم الغذائي ولذلك يجب رفع بند العقوبات الاقتصادية من بنود العقوبات التي تفرضها هيئة الامم المتحدة من خلال مجلس الامن الدولي

الهوامـــــــــــش

١) ابن منظور- لسان العرب – دار لسان العرب – بيروت – الجزء الثالث ص ٩٢١ .
٢) ابن منظور المصدر نفسه ص ٩٢٢.
٣) اسماعيل بن حماد – معجم الصحاح – دار المعرفة – بيروت ط ٣ لسنة ٢٠٠٨ ص ١١٣٧ .
٤) ابن منظور – مصدر سابق ص ٩٢٤ .
٥) سورة الحجر الاية ١٩ .
٦) اخرجة ابن مسلم في صحيحة – كتاب الذكر والدعاء والتوبة – اشارت اليه نور عدنان داخل – مبادىء الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها في العراق – دراسة مقارنة رسالة ماجستير – مقدمة الى كلية القانون – الجامعة المستنصرية لسنة ٢٠١٤ ص ٦ .
٧) سورة يوسف الاية ٣٨ .
٨) سورة يوسف الاية ٣٩ .
٩) سورة الاعراف الاية ٨ .

١٠) سورة الحجر الاية ١٩ .
١١) سورة المطففين الاية ١٩ .
١٢) محمد شاكر عصفور – احوال الموازنة العامة مطبعة دار المسيرة – عمان ٢٠٠٨ ص ٣٢ .
١٣) د. صعب ناجي عبود – محاضرات في المناقصات العامة – القيت على طلبة كلية الحقوق جامعة النهرين لعام ٢٠١٦ .
١٤) تغريد خلف مهدي – دور وزارة المالية في مراحل الموازنة العامة للدولة رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون- الجامعة المستنصرية لسنة ٢٠١٣ ص ٤٩ .
١٥) د. اعاد حمود القيسي – المالية والتشريع الضريبي – دار الثقافة – بيروت – دار النشر ص ١٣٥.
١٦) د . اعاد حمود – المرجع نفسه ص ١٣٧ .
١٧) عبد الجواد نايف – اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية مطابع التعليم – بغداد ١٩٦٧ ص ٢١٢ .
١٨) سليم داود – مفاهيم في المديونية الخارجية بحث منشور على الموقع الالكتروني
https // www.aliazeera net
١٩) سعدية عزيز دفار – الحق في تعديل عقود التراخيص النفطية – اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين لسنة ٢٠١٧ – ص ١٧ .
٢٠) د. صعب ناجي عبود – مرجع سابق ص ١٨٥ .
٢١) عادل فليح العلي – المالية العامة والقانون المالي الضريبي الجزء الاول ج ٢ – مطبعة الثراء – الاردن ٢٠١١ ص ١٧٠ .
٢٢) تنظر تقارير ديوان الرقابة المالية – باب الموازنات – النفقات .
٢٣) شفاء عبد الحسين – الرقابة على اجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة اطروحة دكتوراه – مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين لعام ٢٠١٧ ص ٢١٣ .
٢٤) عبد اللطيف قطيش – الموازنة العامة للدولة ط ١ – منشورات الحلي الحقوقية – بيروت ص ٢٠٠٥ .
٢٥) ابن منظور – لسان العرب – مرجع سابق ص ٨١٢ .
٢٦) اسماعيل بن حماد معجم الصحاح – مرجع سابق ص ٩١١ .
٢٧) سورة البقرة الاية ١٢٦ .
٢٨) ابن منظور – لسان العرب – مرجع سابق ٨١٣ .
٢٩) احمد العطار – طرق تحقيق الامن الغذائي بحث منشور على الموقع الالكتروني
http//m. almesryoon - com
٣٠) د. بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية – بدون سنة طبع ص ١٤٣ .
٣١) د. بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية - المرجع نفسة ص ١٤٦ .
٣٢) د.بسام الحجار – المرجع نفسة – ص ١٤٧ .
٣٣) بنظر الموقع الالكتروني

https //ar.m Wikipedia-org

٣٤) المرجع نفسة .
٣٥) برنامج الامم المتحدة لمكافحة الجوع وتحقيق الفقر والمجاعة .
بحث منشور على الموقع الالكتروني

https// ar.m Wikipedia – org

٣٦)قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٦٦١ في ٦/اب/١٩٩٠بفرض عقوبات اقتصادية على العراق بسبب دخوله الكويت .
٣٧)د. بسام الحجار مرجع سابق ص ١٤٦ .
٣٨)د. شنشل السعيدي – الاقتصاد العراقي – بيروت – لبنان لسنة ٢٠١٢ ص ٩٧ .
٣٩)د. شنيشل السعيدي – مرجع سابق ص ١٠٣ .
٤٠)د. شنيشل السعيدي – مرجع سابق ص ١١٦ .
٤١)عفاف عبد الجبار – مقدمة في التحليل الجزئي – عمان ٢٠٠٤ ص ١٥٦ .
٤٢) برنامج الامم المتحدة الاغاثي – تقرير الامن الغذائي عام ٢٠٠٥ .
٤٣)برنامج الامم المتحدة المرجع نفسة .
٤٤)برنامج الامم المتحدة المرجع نفسة .
٤٥)عادل فليح العلي – وطلال محمود – اقتصاديات المالية العامة – الكتاب الثاني (الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة – دار الكتب – الموصل ١٩٨٩ ص ٢١١ .
٤٦)مجموعة بحوث منشورة على الموقع الالكتروني
https :// ar.m-wikipedia – org

٤٧) المرجع نفسة
٤٨)قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١١ .
٤٩)قانون حماية وتحسين النية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ .
٥٠)قانون الاستثمار رقم ١١٣ لسنة ٢٠٠٦ .
٥١)قانون التحرر من الجوع وسوء التغذية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٤ .
٥٢)قانون منع المنافسة والاحتكار رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ .
٥٣)شروق جابر حبيب – النظام العام الاقتصادي وتطبيقاته في التشريع العراقي اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين لعام ٢٠١٨ .

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

اولا الكتب

١) اسماعيل بن حماد الجوهري – معجم الصحاح – دار المعرفة – بيروت ط ٣ لسنة ٢٠٠٨ .
٢) د.اعاد حمود القيسي – المالية والتشريع الضريبي – دار الثقافة – بيروت – بدون دار نشر .
٣) د. بسام الحجار – العلاقات الاقتصادية الدولية – بدون سنة طبع .
٤) د.شنيشل السعيدي – الاقتصاد الزراعي – بيروت – لبنان لسنة ٢٠١٢ .
٥) د. صعب ناجي عبود – محاضرات في المناقصات العامة – القيت عل طلبة كلية الحقوق جامعة النهرين لسنة ٢٠١٦ .
٦) د. عبد الجواد نايف – اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية مطابع التعليم العالي – بغداد ١٩٦٧ .
٧) عبد اللطيف قطيش – الموازنة العامة للدولة ط منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت .
٨) د. عادل فليح العلي وطلال محمود – اقتصاديات المالية العامة – الكتاب الثاني – دار الكتب الموصل ١٩٨٩ .
٩) عفاف عبد الجبار – مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي – عمان ٢٠٠٤ .
١٠)محمد شاكر عصفور – اصول الموازنة العامة ج ١ مطبعة دار المسيرة – عمان ٢٠٠٨ .

ثانيا / الاطاريح والرسائل الجامعية :-----

١) تغريدخلف مهدي – دور وزارة المالية في مراحل الموازنة العامة للدولة –رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون – الجامعة المستنصرية لسنة ٢٠١٣ .
٢) سعدية عزيز دفار – الحق في تعديل عقود التراخيص النفطية – اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة النهرين لسنة ٢٠١٧ .
٣) شفاء عبد الحسين – الرقابة على اجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين لسنة ٢٠١٧ .
٤) شروق صاير حبيب – النظام العام الاقتصادي زتطبيقاته في التشريع العراقي – اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين لسنة ٢٠١٨ .
٥) نور عدنان داخل الشمري – مبادىء الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها في العراق – دراسة مقارنة – رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون الجامعة المستنصرية لسنة ٢٠١٤ .

ثالثا / البحوث :---

١) احمد العطار – طرق تحقيق الامن الغذائي – بحث منشور على الموقع الالكتروني
http-llm-almersryyoon-com

٢) سليم داود – مفاهيم المديونية الخارجية – بحث منشور على الموقع الالكتروني
https// www-aliazeeranet

رابعا /الموقع الالكتروني :---

https // arim Wikipedia org

خامسا / القوانين والقرارات وبرامج الامم المتحدة :---

١) قانون التحرر من الجوع وسوء التغذية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٤ .
٢) قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ .
٣) قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠٠٩ .
٤) قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ .
٥) قانون منع المنافسة والاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ .
٦) قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ .
٧) برنامج الامم المتحدة للأمن الغذائي لسنة ٢٠٠٥ .

------- تم بعونه تعالى -------

Abstract

The world has passed through successive and successive periods of crisesThe famine that hit the country and lead to the loss of people and the death of many of them and these famines, which has been called the recent food security crisis has many causes, including natural by nature such as drought and lack of rain or floods and floods that lead to the destruction of crops and crops and destruction of food - and lack of reasons to achieve - so States and relevant international organizations have taken,Therefore, the general budget must be based on very accurate statistics and scientific studies and databases. The more accurate the information and statistics, the easier it will be for public budget implementers to monitor and finance the amounts of food security. This requires identifying food security indicators and how to achieve them. Challenges as they are one of the most challenging challenges facing them.